تركيا ومكانتها الشرق اوسطية .. قراءة في الاداء على المستوى الداخلي

أ.م.د ناجي محمد عبدالله[*] الباحثة نهاية حامد عطار[**]

المستخلص

لقد تمكنت تركيا وبما يتوافر لها من امكانيات مختلفة من ادارة هذه الامكانيات على المستوى الداخلي بشكل سليم لجهة الانطلاق اقليميا في أقاليمها المتنوعة، وخاصة الشرق الاوسط ، إذ تمكن النظام السياسي بعد العام 2003 ايجاد اسس جديدة بين الاسلام والديمقراطية، ويوفر لنفسه قاعدة شعبية صلبة يستند عليها للانطلاق نحو الاقليمية والعالمية. وقد حققت تركيا انجازات اقتصادية عظيمة ،وأنجزت اصلاحات دستورية لتضمن الحقوق والحريات، وابعاد الجيش من التدخل في السياسة ، لتؤمن الاستقرار الداخلي، ولتكون نموذجا يقتدى به خارجيا، ومن ثم لتنطلق اقليميا بعلاقات متوازنة مع دول المنطقة مما ساعدها في القيام بأدوار مختلفة، ولتثبت بانها قوة اقليمية لا يستهان بها، وانها تشكل رقما صعبا في المعادلات الاقليمية.

المقدمة

[*] جامعة تكريت/كلية العلوم السياسية.

[**] جامعة تكريت/كلية العلوم السياسية.

تتوافر لتركيا امكانيات سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وبشرية، عملت جاهدة على استغلالها مع بزوغ ونضوج سياسي جديد غير مألوف عليه في السابق، عرف كيف يديرها لجهة تحقيق المصالح التركية، بغية الحصول على مكانة متميزة في اكثر من اقليم، خاصة اقليم الشرق الاوسط، الذي يعد اهم مناطق العالم، ومن ثم زيادة القيمة التركية اقليميا وعالميا، وقد ادركت القيادة التركية بعد العام 2002 ان بلوغ هذا الهدف يتطلب اضافة الى تلك الامكانيات القدرة على ادارتها وبحرفية عالية وعلى كل المستويات. لقد وضعت القيادة السياسية التركية المتمثلة بحكومة حزب العدالة والتنمية ومنذ وصولها السلطة هدفا، هو ان تتحول تركيا من دولة هامشية طرفية الى دولة فاعلة اقليميا، ودوليا، وعلى الرغم من توجهات حزب العدالة والتنمية الاسلامية، الا عرف كيف يقود ويدير حالة من الاعتدال المرغوب فيها من قبل الغرب، ولتكون تركيا أنموذجا ملهما لدول الشرق الاوسط، ولغرض زيادة الثقة في هذه التوجهات تمكن النظام من ادارة الداخل التركي بنجاح، فعلى المستوى السياسي، تمكن النظام ان يجمع بين التوجهات الاسلامية والمطالب الغربية في ارساء قواعد الديمقراطية، من خلال الكثير من الاصلاحات الداخلية، منها اتبّاع سياسة الاعتدال السياسي الاسلامي، وبما يتوافق مع توجهات الغرب في النظرة الى الاسلام السياسي المرغوب، وتعزيز مبادئ الديمقراطية، مع الحفاظ على الامن الداخلي، من خلال التوازن بين الأمن والحرية، وعلى المستوى الاقتصادي، تمكن النظام من تحويل تركيا وخلال فترة زمنية قصيرة الى قوة اقتصادية مهمة على المستوى العالمي، وأن لاتبقى تركيا دولة طرفية في الشرق الاوسط، أذ تزامن نجاح الادارة الداخلية، نجاح آخر في الادارة على المستويين الاقليمي والدولي، وهو خارج نطاق بحثنا.

فرضية البحث:

تنطلق الورقة من فرضية مؤداها ان الحكم الرشيد لحزب التنمية والعدالة ، والادارة الصحيحة للدولة على المستوى الداخلي، كان عاملا مهما في تعزيز مكانة ودور تركيا في الشرق الاوسط، بل كان المفتاح للولوج الى تلك المكانة.

اشكالية الدراسة: ونحن هنا بصدد البحث في ادارة تركيا لإمكانياتها على المستوى الداخلي ، سنجيب على سؤال محدد، هو كيف نجحت تركيا من إدارة الداخل التركي على المستويين السياسي والاقتصادي، لجهة تعزيز مكانة تركيا الشرق اوسطية؟.

وبناء على ذلك تم تقسيم الورقة البحثية الى أربعة مطالب:

المطلب الاول: الاسلام السياسي المعتدل_ النموذج

المطلب الثاني: الديمقراطية والتوازن بين الامن والحرية

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية (الاقتصاد الديناميكي)

المطلب الرابع: التخطيط المستقبلي

المطلب الاول: الاسلام السياسي[□] المعتدل والحرص على تقديم نموذج

على اثر انهيار الامبراطورية العثمانية بات الاسلام هو المسألة الاكثر اهمية في برنامج نشأة الدولة التركية الحديثة التي قامت على انقاض تلك الامبراطورية الخاسرة للحرب العالمية الاولى ،ليمضي اتاتورك في قيادته تركيا بالاتجاه غربا على النمط الغربي وذلك بعدم الاعتماد على مبادئ الشريعة الاسلامية في التشريعات المعتمدة في الدولة، هادفا التقليل من تأثير الاسلام على الاتراك ، ومثبتاً ذلك في الدستور[1]، لإضعاف تأثير الدين الاسلامي في المجتمع التركي، وتمكن ايضا ان يجعل من الاجيال التركية اللاحقة تؤمن بان تركيا ليست دولة شرق اوسطية، وما يمكن تأشيره هنا الصراع ما بين تصوير اتاتورك للإسلام على أنه رمزا للتخلف، وبين عدم القدرة على استئصاله بسهولة[2]. لقد اتخذت

العلمانية اساسا عقائديا في تركيا الحديثة، بسن القوانين لأبعاد الاسلام من القيام باي دور له ،كقانون العقوبات التركي لعام 1926الذي يمنع استخدام الدين لأغراض سياسية واتخاذ العلمانية نهجا رسميا، رغم المعارضة والمقاومة من قبل رجال الدين، وقد وصل الامر باتاتورك ان يجابه المعترضين بعقوبة الاعدام[□].

لقد كانت تصفية الرموز الدينية الاسلامية مبنية على اعتقاد اتاتورك بان الاسلام هو سبب ضعف الدولة[3]، منتهجا بنظام الحزب الواحد، نظام حزب الشعب الجمهوري[4]، وكون الدين الاسلامي دين الغالبية العظمى من سكان تركيا واهميته لا تنحصر في النطاق الاجتماعي ،وانما له اهمية سياسية ايضا ،فان الكمالية لن تستطيع ان تكون بديلا عن الاسلام ولم تستطع اداء الوظيفة الروحية للدين[5]، لذلك فان الاستئصال الذي اتبعه اتاتورك لم يكتب له النجاح ، بدليل ظهور الاحزاب الاسلامية بعد موت اتاتورك ،ولتشهد تركيا احياء اسلامي، بدأت بوصول أحزاب المعارضة القريبة من التوجهات الاسلامية الى السلطة، ليصبح عدنان مندريس كمؤسس لأول حزب معارض، وأول رئيس وزراء منتخب عام 1950م ،كما استطاعت الحركة النورسية بزعامة سعيد النورسي واربكان تأسيس اول حزب اسلامي محققين الفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومة عام 1974م[6].

تصنف احزاب الاسلام السياسي في تركيا الى عدة انواع على وفق منهجها الاسلامي ومدى تطبيقه وكما يأتي :-

النوع الاول :احزاب مخاطبة للطموح الاسلامي، ممكن ان يكون حزب الوطن الام وحزب الطريق القويم خير مثال على هذا النوع من الاحزاب، ولكن هذا النوع من احزاب الاسلام السياسي ،"لم يعط المواطنين الاتراك حقهم كما كانوا يطمحون"[7].

النوع الثاني :هي تلك الاحزاب التي تهدف تطبيق الشريعة الاسلامية والعودة الى الخلافة بالكامل كحزب التحرير، لكنه لم يحصل على القاعدة الشعبية التي تمكنه من تحقيق ذلك[8]، وهؤلاء يسعون الى تطبيق الشريعة الاسلامية من خلال تبنيهم لبرامج شمولية ،فمثلا نادوا بإنشاء جيش اسلامي ،ودعوة المصارف الى التعامل على اساس الشريعة الاسلامية بالإضافة الى مهاجمتهم للعلمانية، ونادوا بتأسيس الدول الثماني الاسلامية النامية D-8، وقد جوبهت هذه الاحزاب بحلها لتصادمها مع مبادئ (العلمانية– الاتاتوركية)، وحماتها (الجيش التركي)،كما في حزب النظام الوطني ،الذي ازيح عن السلطة بانقلاب عسكري عام 1970، واغلق بقرار المحكمة الدستورية العليا[9].

النوع الثالث: احزاب اسلامية سياسية استطاعت ان تخلق تكيفا بين المجتمع التركي ذو الغالبية المسلمة، وما يرغب فيه من ممارسة للطقوس الدينية الخاصة به وجعل الدين الاسلامي احد اهم المكونات للهوية التركية وبين امكانية تبني العلمانية بمعنى التوفيق بين الاسلام والعلمانية والجمع بين الاسلام والعلمانية الاتاتوركية والحضارة الغربية[10]، هذا التصور والفهم الجديد لعمل الاحزاب الاسلامية جعل من الاسلام السياسي في تركيا اتباع الوسطية والتوفيق والتعايش والمقدرة على المزج بين الليبرالية الغربية والعمق الحضاري ،وعلى الرغم من الضغط على اربكان لمغادرة مقعده في الحكم عام 1998م بضغط من الجيش حامي العلمانية، الا ان الظروف تهيأت لحزب العدالة والتنمية بالظهور والاستمرار، بخطاه المعتدلة والنجاح على خلاف الاخفاقات التي اصابت الاحزاب الاسلامية السابقة[11].

ان حزب العدالة والتنمية ذو الهوية الاسلامية المتمثلة في فكر وسلوكيات اعضاء الحزب وجذورهم العائدة الى حزب الرفاه استطاعوا بنجاح نقل الاسلام السياسي الى الساحة السياسية كنموذج سياسي محافظا على التقاليد الاسلامية،

وتراثها ،ومانحا الحق في ممارسة الطقوس الدينية بعيدا عن التعصب، او فرض تطبيق الشريعة الاسلامية، وهو بذلك يختلف عن الاحزاب الاسلامية التي حُكِم عليها بالإغلاق، ولم تستطع الاستمرار في قيادة البلد[12]. ان نجاح حزب العدالة والتنمية قد يكون في جانب منه ميل الجهات العلمانية نحو التكيف مع الاسلام، فالحركة الاسلامية في تركيا هو ما يطلق عليه الاسلام المدني الذي لا يفرض رأيه على الاخرين كما في نهج الكمالية الذي فرض اراءه على الشعب التركي ،وعمل على الغاء الاخر (الاسلامي)،كما انهم يعلنون في عدم فرضهم تجربتهم على الدول المجاورة عن طريق تصدير نموذجهم التحديثي القائم على المزاوجة بين الحضارة الاسلامية، والليبرالية الغربية[13]، لقد تمكن النموذج المعتدل للإسلام السياسي بقيادة الجيل الجديد من الاسلاميين من فرض نفسه من خلال طروحاتهم المبنية على التوفيق، والتكيف، والاصلاح، واتباعهم استراتيجية تصور تركيا بجناحين اولهما في الشرق، والثاني في الغرب، وأعطوا صورة للإسلاميين كونهم من القوى المبدعة داخل تركيا، وان كانت تركيا ستظل دولة علمانية، الا انهم استطاعوا تطوير مفهوم العلمانية التركية فنسجوا علاقة جديدة بين ماضيهم العثماني، وتقاليدهم الثقافية والدينية[14] . اذ يدعو حزب العدالة والتنمية الى الانضمام للاتحاد الاوربي وسَيرهم في نهج اقتصادي لا يخرج على اسس صندوق النقد الدولي، ومتكيّف مع النهج الغربي فهو بذلك قريب من العلمانية ، مع قربه الشديد من الروح العثمانية الاسلامية في ذات الوقت بمعنى قدرته على المزاوجة بين الاسلام والعلمانية، سالكا التدرج في الاصلاحات، وبرضا المؤسسة العلمانية، وطارحا افكاره دون ترهيب هذه المؤسسة ، فعلى المستوى الفردي لا ينكر قادة تركيا الاردوغانيين بان الدين يحتل مركزا مهما لديهم شخصيا، لكن على مستوى الدولة فهم يصرون بعدم تسميتهم بالحزب الاسلامي ،وانما حرصهم بتبني مفهوم (الحزب السياسي)، فالقيادات المعتدلة التركية لا يضعون الدين

امامهم في الفضاء العام في تقييم الافكار والبرامج والخطط، وانما تترك للتنافس ليختار الافضل عبر عملية ديمقراطية، وهم يفرقون بين المستوى العام والمستوى الفردي، ليكون سبب نجاحهم وضع الاسلام في قلوبهم على عكس أربكان (جماعة اللحية والحجاب)، الذي وضع الاسلام امامه والخوض في صراع مع خصومه العلمانيين[□]، اذ اعلن اردوغان ذات مرة "لا يمكن تطبيق الاسلام بأحكام وردت قبل 14 او 15 قرنا، وتطبيق الاسلام يختلف بحسب المكان والزمان والظروف، وهنا يكمن جمال الاسلام"[15]، ويقول عبد الله غول نائب اردوغان "لا تسمونا اسلاميين نحن حزب اوربي محافظ لا نعترض اذا وصفنا باننا ديمقراطيين مسلمون على غرار الديمقراطيين المسيحيين في البلدان الاوربية الاخرى"[16]، ونعتقد بأن هذا التوجّه يعود الى اعتقادهم أن يكون الحزب الاسلامي في دولة ذات اغلبية مسلمة عامل انقسام ،وليس عامل وحدة لذا من الافضل تبني مفهوم الحزب السياسي وليس الاسلامي، وهو بذلك امتلك القدرة على محاكاة المجتمع التركي مجتمع ذات الاغلبية المسلمة، بأن العدالة والتنمية لديه مشروع فكري متكامل، بعيدا عن الشعارات الاسلامية ، وله القدرة على طرح مشاريع عصرية ومحاكاة المجتمع بجميع اطيافه.

والعمل على حل مشاكله، كما ويمكن لتركيا وحسب وصف الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الابن أن تقوم تركيا بدور محوري الأوسط الكبير، وأن تتولى قيادة النموذج الديمقراطي في المنطقة كون (إسلام) تركيا معتدل ويصلح للتطبيق في العالم الإسلامي، فهو ملتزم بالعلمانية الليبرالية، ويقدم للغرب نموذجا مثاليا للإسلام المعتدل، وبما يتوافق مع ما تسعى إليه الولايات المتحدة من (لبرلة) الأفكار والتصورات الإسلامية وبما يتوافق مع ثقافتها ومصالحها[17].

ايديولوجيا فتح ابواب الشرق الاوسط المسلم للانضمام الى عملية العولمة، في ظل حزبها الاسلامي الحاكم الذي يمتد جذوره الى الاسلام في دولة يحرس

علما نيتها العسكر، وفي زمن الصق الارهاب بالإسلام ،فهذا الحزب نجح في اختيار رؤية مقاصدية بمعنى تطبيق القيم التي تتعلق بالعدالة والحرية، وحقوق الانسان جنبا الى جنب مع علمانية الدولة دونما انحياز الى فكر معين بذاته[18].

المطلب الثاني: الديمقراطية والتوازن بين الامن والحرية

بدأ الجيش التركي بالتدخل في الحياة السياسية منذ تولي جلال بايار رئاسة الجمهورية، وهو اول رئيس للجمهورية غير عسكري، على اثر تولي عدنان مندريس رئاسة الوزراء بانتخابات عام 1950، والذي انقلب عليه الجيش وأعدمه، وقام الجيش بانقلاب آخر في عام 1970 ،وهو ما سمي بانقلاب المذكرة لإرسال الجيش مذكرة شديدة اللهجة الى الحكومة والتي استقالت على اثرها[19]، ويُعد انقلاب عام 1980 الانقلاب الاكثر دموية، والذي انبثق عنه دستور عام 1982، كما مارس الجيش ضغوطا على حكومة اربكان في عام 1997 واجبارها على الاستقالة. لقد صيغ الدستور التركي لعام 1982بطريقة يسمح فيها للعسكر مراقبة مجلس الوزراء والبرلمان ، لتلخص عبارة "العسكر يحمي الدستور والدستور يحمي العسكر" العلاقة بين المدنيين والعسكريين في ذلك الدستور[20].

أن بناء الديمقراطية في تركيا على قاعدة سليمة يتطلب ما يلي[21]:

1- ابعاد العسكريين عن القيام بدور الوصاية والتدخل في العملية السياسية متى شاء.

2- على المدنيين ان يقوموا على استعادة ثقة ضباط الجيش التي فقدوها على اثر محاكمات (ارجنكون)[□].

لقد انطلقت حزمة الاصلاحات بهذا الشأن ابتداء من العام 2003م في مجالات عديدة واهمها تقليم اظافر الجيش، ومنعه من التدخل في السياسة واهمها الاصلاحات تلك التي طالت مجلس الامن القومي ليصبح دوره استشاريا

بدلا من اتخاذ القرارات، وامكانية ترشح مدني لهذا المنصب، ليحد بذلك من قدرة الجيش على الخروج على السلطة وتغييرها، وليقتصر دور الجيش على حماية حدود البلاد وفق تلك التعديلات[22]، كما ان الإنجازات الاقتصادية الكبيرة التي قامت بها الحكومة انعكست على الاستقرار السياسي ،وليشارك الشعب في اتخاذ القرار في تغيير نظام الحكم عن طريق الاستفتاء[23]. وبذلك تمكنت حكومة العدالة والتنمية من مواجهة الدولة العميقة[24]. لقد تركت الاصلاحات السياسية آثارا على الداخل التركي يمكن تلمسه في فشل المحاولة الانقلابية عام 2016م، وتجسيدا للتجربة الديمقراطية ووقوف الشعب كله متضامنا مع الحكومه. وضمن التوازن السليم بين الامن والحرية ،اعيد العديد من الموظفين الحكوميين المشكوك فيهم واعيد فتح 300 مؤسسة بعد اغلاقها ليتحقق الاستقرار، وفي مجال الاصلاحات في مجال الحقوق والحريات جاء في النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية بان الحزب "يؤمن بان الانسان هو محور اهتمامه مؤكدا ان جميع افراد شعبه التركي هم عائلة واحدة وممكن العيش بسلام من خلال ما يعطى للإنسان من قيمة "[25]، كما اتخذ الحزب قرار الانفتاح الديمقراطي نحو الاكراد ايمانا منه بضرورة السلام في الداخل، والمصالحة مع الاكراد ورفض التمييز في المعاملة من قبل الدولة على اية اسس كانت، وفسح المجال للتعددية والمشاركة السياسية[26]، وكذلك تم السماح بالتعليم باللغات غير التركية ،والسماح باستخدام الاحرف المفتاحية باللغة الكردية، والسماح بتسمية القرى بأسمائها غير التركية التي كانت عليها قبل عام 1980م، والانفتاح على العلويين، بالإضافة الى الغاء قرار ارتداء الحجاب في الدوائر الرسمية ،وفي خطوة لتسوية مشكلة الارمن على الرغم من اختلاف المسميات مقابل (الابادة العرقية) التي يسميها الارمن ،يسميها الاتراك (الفاجعة)، فقد قام عبد الله كول بزيارة بريفان وكذلك قيام المجتمع المدني بنشاطات وندوات بمناسبة ذكرى

احداث عام 1915م ،في اجواء هادئة، بالإضافة الى اعادة اراضي دير (مور غابيريل) السرياني الى اوقاف الدير[27]، وتضمنت الاصلاحات في مجال الحقوق والحريات الغاء عقوبة الاعدام، وحماية الحياة ومنع التعذيب، واحترام حرية الدين والمعتقد، اذ ان هنالك قانون يمنع المسلم تعلم القرآن وحفظه دون سن الثانية عشرة من عمره، ولا ينطبق ذلك على غير المسلمين[28] ، وسعت الحكومة الى مكافحة الفساد، والعمل على حماية حقوق النساء في مجالات المساواة مع الرجل في فرص العمل ،ومجال التعليم ليرتفع نسبة النساء في البرلمان من 9%الى 14%عام 2011م[29].

اما في مجال الاصلاحات السياسية فقد قامت حكومة العدالة والتنمية بحزمة اصلاحات واسعة منها ما يتعلق بالحياة الحزبية والانتخابات كخفض سن الترشيح من 30سنة الى 25 سنة لمجلس الامة ،والسماح باستخدام لغات مختلفة في الحملات الدعائية ،وكذلك السماح بوجود رئيس مناوب للحزب[30]، والعمل على تقليل الضغوطات على الاحزاب السياسية، وزيادة الدعم الحكومي لها، والعمل على توسيع صلاحيات المحكمة الدستورية لتصبح قاعات القضاء هي ساحة للصراعات بدلا من الانقلابات العسكرية[31].

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية (الاقتصاد الديناميكي)

في نظرة سريعة للاقتصاد التركي نجد ان السمة الاساسية لهذا الاقتصاد هو النمو والتطور فحينما قامت الجمهورية التركية لم تكن الا بلدا زراعيا تحتوي على القليل من المصانع لتنتهج الدولة سياسة تدفع بالاقتصاد القومي نحو النمو من خلال اتباعها لسلسلة من الخطط الهادفة الى توسعة دور القطاع الخاص الصناعي ،وذلك بعد عام 1963، اذ كانت الزراعة هي اهم نشاط اقتصادي موفرة فرص عمل لـ (58%) من الايدي العاملة في البلاد، وبلغ عدد مصانعها (18) مصنعا فقط عام 1923ليكون عددها (1000) مصنع عام 1941، اما

اليوم فان عدد مصانعها يتجاوز (30) الف مصنع[32]، ويمكن وصف الاقتصاد التركي بصورة عامة ،بانه من الاقتصاديات الديناميكية النامية اذ بلغ نسبة النمو في السبعينات من القرن الماضي (1,4%) ،وفي الثمانينات (3,3%) وفي التسعينات بلغ(9,1%) لتتغير السياسة الاقتصادية نتيجة تولي توركوت اوزال رئاسة تركيا والتوجه نحو الخصخصة في الاقتصاد متبعا سياسة اقتصادية انفتاحيه نحو الغرب والولايات المتحدة الامريكية[33]، وعلى الرغم من الازمات التي مر بها الاقتصاد التركي وخاصة في الاعوام 1994-1999-2001 ،وارتفاع التضخم ليصل اوجه في العام 1994 الذي وصل (150%)، مما أثر سلبا على النمو، الا انه ما لبث ان تم السيطرة عليه بعد تسلم حزب العدالة والتنمية للسلطة ليتراجع التضخم الى (6,57%) في العام 2006[34]. وليعود النمو يسجل نجاحاته، فبحسب صندوق النقد الدولي بلغ الناتج المحلي التركي في العام 2017 بحدود (2) ترليون ليرة، في حين اعلنت مؤسسة الاحصاء التركية أنه بلغ اكثر من (3) ترليون ليرة (776) مليار دولار[35]. ليحقق نموا نحو (3,9%) ،ومتقدما على العديد من الدول الاوربية، والاول في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[□]، ،وبحسب البنك الدولي نمى الناتج المحلي خلال 10 سنوات من (2%)الى (4%)،اما دخل الفرد فكان ما يقارب (3000) دولار في عام 2001 ليرتفع الى(10,500) دولار في 2017م، نتيجة ارتفاع الرواتب بنسبة (300%)، وانخفضت البطالة من (38%) الى(2%)، وتسعى الحكومة رفع متوسط دخل الفرد الى (25000) دولار بحلول العام 2023، من جهة اخرى بلغت الصادرات (158) مليار دولار في عام 2016م ،فيما لم تكن تتجاوز الـ (36) مليار دولار في بداية الالفية الجديدة[36]، أما عائدات السياحة فقد بلغ(9) مليار دولار عام 2017 ، ويتوقع أن يتجاوز عدد السياح الى تركيا عام 2018 (40) مليون سائح ، وتهدف الحكومة الى زيادته الى(50) مليون

سائح وتحقيق عائدات تصل الى (50) مليار دولار من السياحة[37]. وتميل تركيا الى ما يمكن تسميته "بالريع الاقتصادي للموقف السياسي فهي تسلك مسالك سياسية ترضاها الولايات المتحدة، ودول أوربا ،وتطلب مقابلها مساعدات مالية واقتصادية وتقنية ، وما يميز الاقتصاد التركي أنه يستمد قوته من تنوعه وحيويته وامكانياته المستقبلية، فضلا عن كونه كونه معبرا وجسرا بين اسواق مناطق متعددة من الصين الى أوربا ،ومن روسيا الى الشرق الاوسط ، بالإضافة الى جاذبية السوق التركي الذي صنف من قبل وزارة التجارة الامريكية والبنك الدولي كأحد الاسواق الواعدة في العالم "[38]. لذلك كان السوق التركي من الاسواق الجاذبة للاستثمارات الاجنبية، التي بلغت بحدود (200) مليار دولار منذ العام 2002 بحسب ما صرح به رئيس وكالة دعم وتشجيع الاستثمار التابعة لرئاسة الوزراء التركية[39].

المطلب الرابع: التخطيط المستقبلي

حددت تركيا العام 2023 وهو مناسبة مرور مئة عام على توقيع اتفاقية لوزان[□] بين تركيا والحلفاء بعد خسارة الحرب العالمية الاولى، ومئة عام على تأسيس الجمهورية التركية، حددت تركيا هذا التاريخ لإحداث نقلة في مكانة تركيا وفي كافة المجالات، إذ تسعى تركيا ان تجعل اقتصادها مصنفا ضمن اقوى عشر اقتصاديات في العالم ، من خلال زيادة الاستثمارات الاجنبية، بتسديد ديونها لصندوق النقد الدولي، وشروعها بتنفيذ مشاريع صناعية، وسياحية، وبنى تحتية ضخمة ، وهي تعمل ان تحتل المرتبة الخامسة عالميا في عائدات السياحة، وتحقيق 50 مليار دولار في هذا المجال، وسعيها لبلوغ الناتج القومي 2 ترليون دولار في عام 2023، من خلال تنفيذ جملة من المشاريع الاستراتيجية منها:

1- مطار اسطنبول (مشروع القرن) بكلفة 23مليار يورو ،وقد خطط هذا المشروع ليساهم بـ (4,9%) من اجمالي الدخل المحلي،

وهو مطار يربط شرق الكرة الارضية بغربها ،ويساهم بجعل اسطنبول اكبر مركز مالي وتجاري في المنطقة، ومن المقرر ان يفتتح في العام 2018[40].

2- قناة اسطنبول: وتبلغ عوائدها 8 مليار دولار سنويا ،وتكلفة انشائها 16 مليار دولار، وهذا المشروع يعوض تركيا عن عدم استيفائها لأجور نقل السفن عبر مضايقها التي فرضت بموجب اتفاقية لوزان.

3- محطات نووية :مثل محطة (آق قويو) في مدينة مرسين ،وتبلغ تكلفة المشروع 20مليار دولار ،وينتج 35مليار كيلو واط من الكهرباء ،وتوفر فرص عمل لأكثر من 3500 شخص ،مع الاخذ بالاعتبار زيادة هذا العدد[41].

4- مدن ذكية :وهذه المدن اصبحت تدخل في المنافسة مع المدن العالمية مثل نيويورك ولندن ، مثل مدينة غازي عنتاب وقيصرية وصقاريا[42].

5- مشروع اويور الصيني: وهو مشروع تحاول الصين ان تحقق من خلاله التكامل التجاري لـ (33) دولة الاعضاء، ويسعى هذا المشروع الى توفير الدخل للدول الاعضاء ،وهذا المشروع يغني تركيا عن صندوق النقد الدولي في الحصول على الاموال بشروط اخف وبأسعار فائدة اقل من صندوق النقد الدولي[43].

6- انشاء اكبر المستشفيات في العالم كمركز (بيلكنت) المتكامل في انقرة ،والذي يحتوي 4000 سرير طبي و 100غرفة عمليات كاملة التجهيز ،بذلك تحاول ان تكون قبلة في المجال الصحي[44] ، إذ ألغت تركيا تأشيرة السفر مع 197 دولة في العالم.

الخاتمة والاستنتاجات

لقد أدركت تركيا أهمية التوجّه نحو الشرق بعد سنين من الجفاء، فعملت على اختراق محيطها الشرق أوسطي بقوة، ولكي تنجح في ذلك لابد لها من إدارة لهذا التوجّه، فكانت البداية داخليا مهيأة الظروف للإدارة الاقليمية والدولية، وكانت البداية القبولية لتوجهاتها شرقيا وغربيا معاً عندما أدار الحكم في تركيا حزب اسلامي –علماني، حزب لم ينسَ توجهاته الدينية الاسلامية، ولكنه عمل بما تمليه الديمقراطية الغربية، ليعطي بالنتيجة نموذجا في التجديد للإسلام السياسي الحديث في خضم هجمة كبيرة على الاسلام على أنه " دين تشدد وتعصب، وكراهية وارهاب".

ان الاصلاحات الداخلية الكبيرة التي قام بها حزب العدالة التنمية منذ استلامه للسلطة في العام 2002، جعلت من نظامه السياسي ذا رضا ومقبولية جماهيرية داخلية كبيرة عبّر عنه أكثر من موقف من قبل الشعب التركي، منها على سبيل المثال: فوزه في كل الانتخابات ومنذ العام 2002، ولحد الان، ومن ثم النجاح في ادارة الحكم ، الشخصية الكارزمية التي يتمتع بها الرئيس رجب طيب أردوغان، وتمتعه بشعبية كبيرة داخل تركيا. ووقوف الشعب التركي الى جانب الحكومة ، وافشاله انقلاب الجيش 2016 ، حتى وصف الشعب بأنه شكل الحصن لحكومته عندما خرج الى الشارع رافضا للانقلاب ومتحديا الجيش، وهذا كله دليل على رضا الشعب على نظامه السياسي، الذي كان قد قدّم بالمقابل جملة كبيرة من الاصلاحات السياسية، الدستورية والقضائية، اهمها النجاح في الجمع بين الاسلام والعلمانية، والعلم والفردية ،والجماعات ذات المصالح المشتركة، وتقليم أظافر العسكر، والنجاح في الحد من تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وفي الجانب الاقتصادي تحقيق تنمية اقتصادية واسعة ومهمة،

وتعديل مسار الاقتصاد ،وبناء مرتكزات جديدة للاقتصاد التركي، وبما يحقق تنمية مستدامة للاجيال القادمة ،، بالإضافة الى الشفافية ومحاربة الفساد.

هذا كله كان له انعكاسا اقليميا واسعا على المستويين الرسمي والشعبي ، خاصة في الوطن العربي التي تشكل دوله الغالبية في الشرق الاوسط، وهذا أفضى بالنتيجة الى أن تحظى تركيا بمقبولية كبيرة ، عبّرت عنها علاقاتها الناجحة مع دول الاقليم، خاصة في الجانب الاقتصادي، والاستثمارات، والسياحة ، فضلا عن دورها في الكثير من الازمات. وهذا بالنتيجة أثبت صحة الفرضية التي انطلقت منها الورقة من أن نجاح الحكومة التركية في ادارة امكانياتها على المستوى الداخلي كان عاملا مهما في رسم مكانة اقليمية لتركيا كونها أصبحت أنموذجا لدول الاقليم الاخرى.

Abstract

Turkey and its Middle Eastern status .. Read the performance at the internal level

Turkey has been able, with its various capabilities, to manage these capabilities internally at the regional level in order to launch in various regions, especially the Middle East. The political system after 2003 created new foundations between Islam and democracy and make a strong popular basis for itself to move towards regional and global fields. Turkey has accomplished great economic achievements, completed constitutional reforms to guarantee the rights and freedoms, and removed the army from interfering in politics to ensure internal stability and to be an example to be followed externally, and then to set out to regional balanced relations with the countries of the region, which helped it to play different roles to prove itself as a regional power that cannot be taken lightly and constitute a difficult figure in regional equations.

[1](*) الاسلام السياسي: يعرف كما ورد في المادة الثانية من قرار المجلس البرلماني الاوربي رقم 1743للعام 2010 والذي ينص على ان الاسلام السياسي هو تصور للإسلام ليس فقط كدين وانما كنهج سلوك اجتماعي وقانوني وسياسي ،الاسلام السياسي يمكن ان يكون عنيفا او مسالما ومعتدلا، ولكنه على اي حال لا يعترف بالفصل بين الدين والدولة الذي يعد اساس المجتمعات الديمقراطية التعددية ،ومصطلح الاسلام السياسي من المصطلحات التي اثير حوله الكثير من الجدل ،اذ يعد الاسلام الاصولي (Islamic Fundamentalmism) من اول المصطلحات التي تم استعمالها لوصف ما يسمى اليوم (اسلام سياسي)،ففي العام 1994عقد مؤتمر عالمي في واشنطن باسم (خطر الاسلام الاصولي على شمال افريقيا) وكان المؤتمر عن السودان ،وبعد ذلك تدريجيا وفي خضم الاحداث الداخلية في الجزائر تم استبدال هذا المصطلح باخر وهو(الاسلاميون المتطرفون)، واستقرت التسمية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001على الاسلام السياسي.

ينظر: غازي دحمان، ظاهرة اختراق الاسلام السياسي للرأي العام الغربي، مجلة شؤون عربية ،العدد 163،(القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،خريف 2015)، ص 19.وعبد الحكيم سليمان وادي ،تعريف مفهوم الاسلام السياسي ،متاح على الرابط: www.ahewar.org/debat/show-art.asp?aid=368119تاريخ الاطلاع 22/1/2018

وبرهان الدين دوران: https://www.turkpress.co/node/41146تاريخ الاطلاع 25/12/2017

[1]() هانيس كرامر ،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد ،ترجمة فاضل جكتر، (مكتبة العبيكان بالتعاقد مع معهد بروكينغز، واشنطن ،الطبعة الاولى ،2001)، ص 107.

[2]() غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، "تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي ، ترجمة مركز ابو ظبي للدراسات والبحوث، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث، ط 1، 2009)، ص 107.

[3](*) كما في حالة سعيد بيران الذي اعدم في العام 1925م وسجن سعيد التورسي لمدة 25سنة.

[4]() عرفات كرم ستوني ،سعيد النورسي المفترى عليه ،متاح على الرابط Karam/arafat29-PDF www.soran.eduiq/images/staff/DrArafatتاريخ الاطلاع 15/1/2018

[5]() احمد النعيمي، النظام السياسي في تركيا (عمان :دار زهران للنشر والتوزيع ،ط 1, 2012) ،ص 423.

[6]() احمد النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني ، (الخرطوم :دار الجنان للنشر والتوزيع ،ط 1, 2011)،، ص 120.

[7]() ينظر المصدر السابق، وكمال السعيد حبيب ،الاسلاميون الاتراك ....من الهامش الى المركز، في كتاب محمد عبد العاطي (تحرير) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (بيروت: الدار العربية للعلوم ، ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات ،الطبعة الاولى ،2010)، ص 112.

[8](5) عبد الله مناز،الاسلام السياسي في تركيا ،(مراجعة)،جلال سلمي ،متاح على الرابط WWW.almayadeen.net/book-839679WWW.almayadeen.net/book-839679 2018-2-16 تالايخ لاطلاع

[9]() نفس المصدر السابق.

[10]()غراهام فولر ،الجمهورية التركية الجديدة –تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي ، مصدر سبق ذكره، ص 64.

[11]() عبد الله مناز، مصدر سبق ذكره

[12]() اديب عساف بكر اوغلو ،المؤسسة العلمانية والاسلام في تركيا ،ترجمة عبد الاله الساعدي ،في كتاب محمد عبد العاطي، (تحرير)تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ،(بيروت :الدار العربية للعلوم –ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ط 1, 2011)، ص 130.

[13]() نفس المصدر، ص 131وما بعده .

[14] للاستفاضة ينظر: بشير عبد الفتاح ،تداعيات اقليمية لانتخابات تركيا الاقليمية ،مجلة شؤون عربية، العدد 147،(القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، 2011)، ص 88. ومحمد نور الدين ،تركيا الجمهورية الحائرة ،(بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ،الطبعة الاولى) ص 196. جنيد اولسفر ،صعود الاسلام السياسي ،في كتاب ناظم تورال (تحرير)،التحول الديمقراطي في تركيا ،ترجمة احمد عبد الله ،(القاهرة :مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ،ط 1, 2012). ،ص 113.

[15] جنيد اولسفر، مصدر سبق ذكره ،ص 114.

[16](*) العلمانية في مفهوم حزب العدالة والتنمية (حياد الدولة تجاه مختلف العقائد الدينية والقناعات الفلسفية) انظر: غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة ، مصدر سبق ذكره.

[17] لماذا لايطبق اردوغان الشريعة، متاح على الرابط: www.turkpress.com

واعلن اردوغان (غيرنا مفهوم العلمانية ....فعلمانيتنا هي خدمة امتنا وحب ديننا وثقافتنا وبلوغ ابنائنا ارقى درجات العلم من كل التخصصات ...علمانية بناء الانسان الصالح في الوطن الصالح)

https://arabizi.com/story/107842

[18]عبد الحكيم سليمان وادي ،تعريف مفهوم الاسلام السياسي ،متاح على الرابط:

www.ahewar.org/debat/show-art.asp?aid=368119

[19] ينظر: ناجي محمد هتاش، مصدر سبق ذكره ،ص 334 .

[18] جنيد اولسفر ،مصدر سبق ذكره،ص 92.

[19] وصال العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا ،مجلة قضايا سياسية ،المجلد الثاني، العدد 55–60 ، كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ، (بغداد :2004)،ص 8.

[20] طارق عبد الجليل ،العسكر والدستور في تركيا "من القبضة الحديدية الى دستور بلا عسكر"، (القاهرة: دار نهضة مصر ،ط 2, 2013) ،ص 10.

[21] ارجون اوز بدون ،تركيا بين النظام الرئاسي والبرلماني ،مجلة شؤون تركية ،(مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،العدد 1, 2013،ص 12.

[*] ارجنكون :منظمة سرية تعود بجذورها الى ايام الدولة العثمانية ليربطها البعض بجمعية الاتحاد والترقي لتتحول الى احد اذرع حلف شمال الاطلسي (N.A.T.O.)لضرب الشيوعيين وذلك اثناء فترة الحرب الباردة، وان اختلفت مسمياتها من بلد الى اخر فهي تسمى في تركيا (Boz Kurtlar)اي الذئاب الرمادية وكانت تعمل تحت مظلة هيئة الاركان التركية وعلى الرغم من الغاء هذه المنظمات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ،الا انها بقيت نشطة في تركيا ،وقد كان لمكانة الجيش في السياسة التركية اثر كبير في ابراز دور الارجنكون وظهرت بصماته بصورة جلية مع صعود القوى ذات التوجهات الاسلامية في حياة تركيا السياسية ،اذ انها على خصومة مع الهوية الاسلامية في تركيا ،ليقوموا مثلا باغتيال شخصيات توصف بانها شيوعية او ملحدة والصاق التهم بالإسلام ،وذلك لتهييج الرأي العام ضده والقيام باعمال تهز البلاد بين الحين والاخر كزرع المتفجرات والاغتيالات واشاعة عمليات التخريب انتهاءا بالانقلابات العسكرية ،وفي عام 2007 تم التوصل الى ما هية الارجنكون حينما تم التحقيق في جريمة تحمل طابع سياسي وسمح على اثرها الدخول الى الغرف الخاصة بقيادة اركان الجيش ليكشف بالتالي عن تورط الجيش في التخطيط لانقلاب عسكري ،للمزيد ينظر كامل فتحي، الدولة العميقة في الخبرة التركية ،المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متاح على الرابط http://www.democraticac./?p=2955 .

[22] كامل فتحي، الدولة العميقة في الخبرة التركية ،المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، متاح على الرابط http://www.democraticac./?p=2955.

[23] الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية www.akparti.org.tr

[24] الدولة العميقة :هي "مجموعة من التحالفات النافذة والمناهضة للديمقراطية داخل النظام السياسي التركي لتكون هذه التحالفات من عناصر رقيعة المستوى داخل اجهزة المخابرات المحلية والاجنبية والقوات المسلحة التركية والامن والقضاء والمافيا ....."او هي "شبكة مصالح مترابطة ومتشابكة لا يعرف افرادها بعضهم بعضا لكنهم يعملون لهدف مشترك وهو الدفاع عن مصالحهم وامتيازاتهم خارج اطار القانون ،والمجتمع ،والدولة ،بمعنى آخر دولة داخل دولة "انظر :محمد فياض ،تعريف الدولة العميقة ،متاح على الرابط https://egyptdeepstate.wordpress.com/2012/06/17 وايضا محمد طه ،مفهوم الدولة العميقة ،متاح على الرابط http://www.hespress.com/writers/39132.html

[25] الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية www.akparti.org.tr

[26] علي حسين باكير، "حزمة الاصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية"، مركز الجزيرة للدراسات، اكتوبر –2013متاح على الرابط:

Aljazeera.net/ar/reports/2013/10/811020113

[27] التقرير التقييمي لأداء تركيا في مجال الاصلاحات السياسية لعام 2011 الصادر عن المفوضية الاوربية ، في كتاب ناظم تورال ،التحول الديمقراطي في تركيا ،ترجمة احمد عبد الله نجم،(القاهرة: المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط 1, 2012) ص 139.

[28] علي حسين باكير ،حزمة الاصلاحات الديمقراطية في تركيا ،مصدر سبق ذكره.

[29] نفس المصدر السابق

[30] لقمان عمر النعيمي ، كماشة القانون بديل للانقلابات العسكرية، متاح على الرابط:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ce704f60-9720-4928-bde8-54ba06954c29

[31] اردل تورك قان، الانتقال من الدولتية الى اقتصاد السوق الحرة – التجربة التركية، في كتاب ناظم تورال (تحرير) التحول الديمقراطي في تركيا ،ترجمة احمد عبد الله نجم ،(القاهرة :المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات ،ط 1, 2012)،ص 18.

[32] محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، مصدر سبق ذكره، ص43.

[33] نفس المصدر السابق، ص 44وما بعده.

[34] حداد شفيعة توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2003 الجزائر، ص 17.

[35] ارقام واحصائيات "تركيا تتربع على قائمة دول مجموعة العشرين الاسرع نموا في 2017،متاح على الرابط www.turkpress.com تاريخ النشر 20–3–2018، تاريخ الاطلاع 20–4–2018

[*] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: هي منظمة اقتصادية كبرى تأسست عام 1961ويبلغ عدد اعضائها 34 دولة تجعل من اهدافها الالتزام بمشاريع النمو وايجاد فرص للعمل الى جانب الاستقرار المالي للبلدان الاعضاء، الاقتصاد التركي يتصدر قائمة النمو ، متاح عللى الرابط : https://www.turk.now.com/... 2/9/2018 تاريخ الاطلاع.

[36] ينظر: المصدر السابق، وابراهيم اوز تورك، نفس المصدر السابق، ، ص 49.

[37] https://www.youtube.com/watch3v=x3ypblnyexo

[38] حداد شفيعه، توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنا،2003،ص 17.

[39] 200 (4) مليار دولار حجم الاستثمارات الأجنبية في تركيا، متاح على الرابط:

https://www.dailysabah.com/.

[40](*) تضمنت هذه المعاهدة جملة شروط واجبة التنفيذ على تركيا ،منها ما يتعلق بنظامها السياسي ،واخرى تتعلق بنظامها الاقتصادي ،حيث منعت تركيا التنقيب عن النفط في اراضيها ،ومنعها من تحصيل رسوم من السفن التي تمر عبر المضايق التركية لاعتبارها مضايق دولية، ينظر:

أهداف تركيا بحلول العام 2023،متاح على الرابط https://arabic.rt.com/world/952690

[40] تضمنت هذه المعاهدة جملة شروط واجبة التنفيذ على تركيا ،منها ما يتعلق بنظامها السياسي ،واخرى تتعلق بنظامها الاقتصادي ،حيث منعت تركيا التنقيب عن النفط في اراضيها ،ومنعها من تحصيل رسوم من السفن التي تمر عبر المضايق التركية لاعتبارها مضايق دولية. ابراهيم الطاهر ،المشاريع التي يخطط اردوغان لانجازها قبل 2023،متاح على الرابط

https://arabizi.com/story/1105270jhvdo تاريخ الاطلاع 13-8-2018

[41] اسماعيل جمال ،ما حقيقة تحرر تركيا من اتفاقية لوزان 2023،متاح على الرابط :

https://arabic.rt.com/world/952690jhvdo تاريخ الاطلاع 13-8-2018

[42] ابراهيم الطاهر، مصدر سبق ذكره.

[43] عوامل ستمكن تركيا من تحقيق رؤية عام 2023،متاح على الرابط:

https://www.turkpress.co/node/26137 تاريخ الاطلاع 13-8-2018

[44]() تركيا تسعى الى ريادة اوربا في مجال الصحة، متاح على الرابط:

https://www.noonpost.org/content/532